

١ - التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: بناء الصلابة وتعزيز النمو المستدام^١

يلقي مزيج من التداعيات الناجمة عن عوامل معاكسة عالمية وتحديات محلية ومخاطر جغرافية-سياسية بظلال سلبية على الزخم الاقتصادي عبر منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى حيث يسيطر عدم اليقين على الآفاق. وتشير التوقعات إلى تباطؤ النمو هذا العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب تراجع إنتاج النفط، وتشديد بيئة السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، والنزاع في السودان، وعوامل أخرى ذات خصوصية قطرية. وفي القوقاز وآسيا الوسطى، تواصل الهجرة والتجارة والتدفقات المالية عقب الحرب الروسية في أوكرانيا دعم النشاط الاقتصادي، وإن كان يُتوقع أن يسجل النمو تراجعاً طفيفاً هذا العام. ومستقبلاً، تشير التوقعات إلى تحسن النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عامي ٢٠٢٤ و ٢٠٢٥ مع انحسار بعض العوامل المؤثرة على النمو هذا العام تدريجياً، بما في ذلك التخفيضات المؤقتة في إنتاج النفط. ولكن من المتوقع استمرار تباطؤ النمو على مدار فترة التنبؤات بفعل المعوقات الهيكلية المزمعة. وفي القوقاز وآسيا الوسطى، يُتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي العام القادم وعلى المدى المتوسط، حيث تتلاشى تدريجياً حالة التحسن التي شهدتها النشاط نتيجة التدفقات الحقيقية والمالية الوافدة من روسيا وتستمر التحديات الهيكلية الراسخة دون حل. وبوجه عام، تتراجع معدلات النمو تماشياً مع انخفاض الضغوط السعرية عالمياً، رغم استمرار التداعيات الناجمة عن العوامل القطرية - بما في ذلك النمو الهائل في الأجور عبر بعض بلدان القوقاز وآسيا الوسطى - والأحداث المرتبطة بالمناخ. وقد طرأ بعض التحسن منذ إبريل، لكن التطورات السلبية تظل الكفة الراجحة في ميزان المخاطر المهددة للآفاق. وفي هذا السياق، يتعين التعجيل بالإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو والصلابة، بينما يظل تشديد السياسات النقدية والمالية ضرورة في عدة اقتصادات لتحقيق خفض دائم في مستويات التضخم وضمان استدامة القدرة على تحمل الدين العام.

١-١ تباطؤ عالمي في ظل استمرار ارتفاع أسعار الفائدة على المدى الأطول

يتوغل التباطؤ عبر العالم في أعقاب النشاط الاقتصادي الصلب الذي شهده الربع الأول من العام الجاري نتيجة إعادة فتح الاقتصاد الصيني، وقوة الاستهلاك في الولايات المتحدة، وانتعاش النشاط في قطاع الخدمات. وتشير المؤشرات عالية التواتر في الربع الثاني إلى استمرار تراجع قطاع الصناعة التحويلية وضعف النشاط في قطاع الخدمات وانخفاض نمو التجارة العالمية. وفي الصين، يتلاشى انتعاش ما بعد الجائحة في ظل استمرار ضعف القطاع العقاري والصادرات. ورغم انحسار المخاوف بشأن الاستقرار المالي في الاقتصادات المتقدمة، أدى تشديد معايير الإقراض إلى كبح عرض الائتمان. وفي هذا السياق، يتوقع عدد أكتوبر ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي تراجع النمو العالمي من ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٠٪ في عام ٢٠٢٣ ثم ٢,٩٪ في ٢٠٢٤، مدفوعاً في الأساس بحالة التباطؤ الملحوظة في الاقتصادات المتقدمة نتيجة استمرار الآثار الموجهة لتشديد السياسات النقدية.

وفي الوقت الحالي، يتراجع التضخم الكلي عالمياً بسبب انخفاض أسعار السلع الأساسية من الوقود وغير الوقود، بينما يتراجع التضخم الأساسي بمعدل أكثر تدرجاً ويظل متجاوزاً لمستوياته المستهدفة عبر معظم البنوك المركزية. ونتيجة لذلك، يُتوقع أن تواصل البنوك المركزية الكبرى تشديد سياساتها النقدية على المدى الأطول. وبالتالي، تم رفع افتراضات أسعار الفائدة العالمية مقارنة بعدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، حيث تشير التوقعات إلى ارتفاع سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى الذروة ليبلغ ٥,٤٪ مع نهاية ٢٠٢٣، مع استقراره عند المستوى نفسه حتى نهاية عام ٢٠٢٤ (أي بما يتجاوز ١٠٠ نقطة أساس تقريباً مقارنة بتوقعات إبريل)، مما يؤدي إلى استمرار الضغوط على أوضاع التمويل العالمية لفترة أطول مقارنة بالتوقعات السابقة. ومن المتوقع أن يسجل متوسط أسعار النفط الفورية تراجعاً مطرداً (ليصل إلى ٨٠,٥ دولار أمريكي و ٧٩,٩ دولار أمريكي للبرميل في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ على الترتيب)، رغم رفع التوقعات (من ٧٣,١ دولار أمريكي و ٦٨,٩ دولار أمريكي في إبريل) نتيجة تباطؤ الطلب العالمي الذي وازن جزئياً تأثير تخفيضات الإنتاج بموجب اتفاقية أوبك+ والتخفيضات الإضافية الطوعية، لا سيما في المملكة العربية السعودية.

^١ إعداد آزين عبد الكريم، وفيجدان بورانوفنا، وحسن دودو، وفيليبو غوري (رئيساً)، وغوستافو راميريز.

ومن المفترض أن يساعد التراجع الحالي في أسعار السلع الغذائية الأساسية - التي يُتوقع انخفاضها بنسبة ٦,٨٪ في عام ٢٠٢٣ و ١,٩٪ في عام ٢٠٢٤ - على التخفيف من حدة الضغوط على أسعار الغذاء عبر أنحاء العالم (وإن كانت أسعار الغذاء الدولية لا تزال تتجاوز مستويات ما قبل الجائحة بحوالي ٤٠٪).

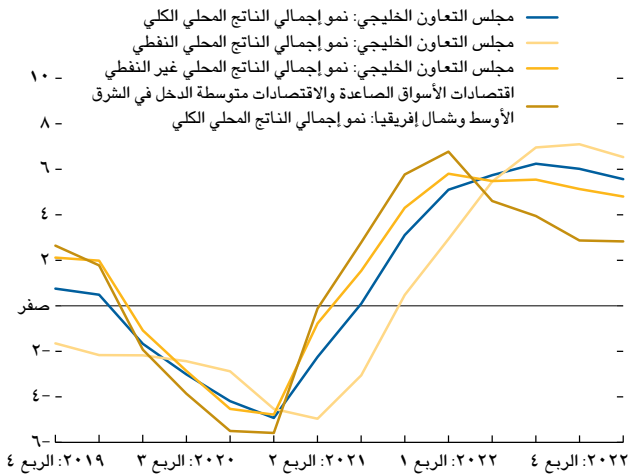
٢-١ منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: مستقبل معقد

بالرغم من قوة الطلب المحلي والسياحة، تؤثر عدة عوامل على النمو، بما في ذلك تراجع إنتاج النفط في البلدان المصدرة له، وتشديد بيئة السياسات في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، ومزيج من مواطن هشاشة سابقة وصددمات جديدة في البلدان منخفضة الدخل - كالنزاع في السودان. ويُتوقع مستقبلاً تحسن النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠٢٤ نتيجة تلاشي بعض العوامل المؤثرة على النشاط الاقتصادي في الوقت الحالي، لكنه يظل دون متوسطه التاريخي حسب توقعات المدى المتوسط في ظل التحديات الهيكلية المزمّنة. وتماشياً مع الاتجاهات العالمية، بدأ التضخم الكلي في التراجع، لكن العوامل ذات الخصوصية القطرية - كإنخفاض قيمة العملات وقيود الاستيراد وموجات الجفاف المتكررة - لا تزال تساهم في إذكاء الضغوط التضخمية في بعض البلدان، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط التضخم عبر المنطقة.

تراجع النمو وسط عوامل عالمية معاكسة

بدأت تخفيضات إنتاج النفط والعوامل القطرية تلقي بتداعياتها على البلدان المصدرة للنفط. فقد تباطأ نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي عقب ثلاث جولات من التخفيضات الحادة في إنتاج النفط بموجب اتفاقية أوبك+ (أكتوبر ٢٠٢٢، وإبريل ٢٠٢٣، ويونيو ٢٠٢٣) والتخفيضات المؤقتة الإضافية في المملكة العربية السعودية. وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تم إجراء تخفيضات كبيرة في إنتاج النفط الخام، مما أدى إلى تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي النفطي (الشكل البياني ١-١). وتجدر الإشارة إلى أن استمرار النمو القوي في إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، بفضل قوة الصناعة التحويلية (عمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة) وانتعاش قطاع الخدمات (البحرين وعمان والسعودية والإمارات العربية المتحدة)، قد وازن جزئياً تباطؤ إجمالي الناتج المحلي النفطي. وفي العراق، تؤدي القيود على مبيعات العملة الأجنبية إلى إعاقة النمو.

الشكل البياني ١-١: نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (التغير ٪، على أساس سنوي مقارن، متوسطات بسيطة متحركة تغطي أربعة أرباع العام)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستبعد الكويت لعدم توافر بيانات حديثة.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سجلت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل وباكستان معدلات نمو دون نظيراتها في البلدان المصدرة للنفط بسبب ضرورة تشديد السياسات ومجموعة من التحديات ذات الخصوصية القطرية. وتحديداً، استمر تباطؤ متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، حيث بلغ حوالي ٣,١٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٣ (أي دون المتوسط التاريخي البالغ ٤٪). وحيثما تحسنت مستويات النمو خلال الربع الأول، جاء هذا الارتفاع مدعوماً بقوة تدفقات السياحة (المغرب وتونس) وتحويلات المغتربين (المغرب). وفي بلدان أخرى، يعكس تباطؤ النمو تدهور أوضاع الاقتصاد الكلي نتيجة تأثير ترشيد استخدام النقد الأجنبي (مصر) وفرض قيود على عمليات الاستيراد (مصر وباكستان).

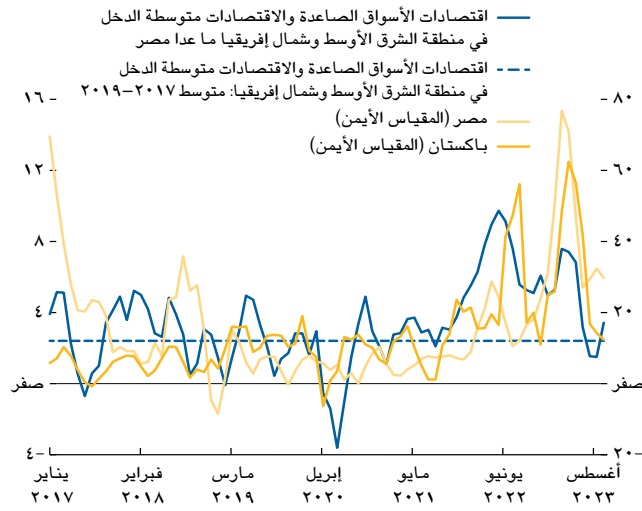
وفي الوقت نفسه، تدهورت الأوضاع الاقتصادية في البلدان منخفضة الدخل الهشة عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بسبب النزاعات والصددمات المرتبطة بالمناخ التي أدت إلى تفاقم مواطن الهشاشة الأساسية. ففي السودان، أدى النزاع الجاري إلى تدمير البنية التحتية للبلاد، مما يهدد توفير الخدمات الأساسية ويتسبب في خروج تدفقات كبيرة من المهاجرين (الإطار ١-١). وفي اليمن، انتهت الهدنة عام ٢٠٢٢ والتي كان قد تم الاتفاق عليها من خلال وساطة الأمم المتحدة، وتفتقر البلاد إلى التمويل اللازم لضمان كفاية واردات الغذاء لتلبية الاحتياجات

الأساسية. وفي الصومال، أدى النزاع والجفاف الحاد إلى نزوح الكثير من السكان داخليا. وفي المقابل، يعد الأداء الاقتصادي إيجابيا بوجه عام في البلدان منخفضة الدخل غير الهشة، حيث تساهم زيادة التجارة (جيبوتي عقب اتفاقية السلام في إثيوبيا) وقوة النشاط بقطاع الخدمات (موريتانيا) في دعم النمو.

الضغوط التضخمية تواصل التراجع لكنها تظل مرتفعة في بعض البلدان

يتراجع التضخم حاليا في معظم البلدان المصدرة للنفط تماشيا مع الاتجاهات العالمية. فعقب الاستمرار في رفع أسعار الفائدة، عادت معدلات التضخم الكلية والأساسية حاليا إلى متوسطاتها التاريخية فيما قبل الجائحة عبر عدة اقتصادات، لا سيما بلدان مجلس التعاون الخليجي، مقيسة على أساس سنوي من شهر لآخر. وفي المقابل، لا يزال التضخم مرتفعا في مجموعة أخرى من مصدري النفط (الجزائر والعراق وجمهورية إيران الإسلامية) مدفوعا بمكونات الغذاء في الجزائر، كما يعكس الآثار واسعة النطاق لتراجع قيمة العملة على الأسعار في جمهورية إيران الإسلامية.

الشكل البياني ١-٢: التضخم الكلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل عبر منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان (التغير %، على أساس شهري مقارن، المعدلات محسوبة على أساس سنوي معدل موسميا)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، والسلطات الوطنية، وقاعدة بيانات مؤشر أسعار المستهلكين لدى صندوق النقد الدولي، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وفي معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، عادت معدلات التضخم الكلية والأساسية قرب متوسطاتها التاريخية فيما قبل الجائحة التي تراوحت ما بين ٣٪ و٤٪ - مدعومة بتشديد السياسات النقدية وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأساسية. ولكن الضغوط التضخمية لا تزال مرتفعة في بعض البلدان (الشكل البياني ١-٢). ففي مصر وباكستان وتونس، لا يزال التضخم الشهري متجاوزا لمستوياته التاريخية. وحتى شهر يوليو، يظل التضخم السنوي المقارن لأسعار الغذاء أعلى من ١٠٪ في المغرب وتونس، وأعلى من ٣٥٪ في مصر وباكستان، بسبب الجفاف (المغرب وتونس) والتأثير المتأخر لتخفيض أسعار الصرف المطبقة على أسعار الواردات (مصر وباكستان).

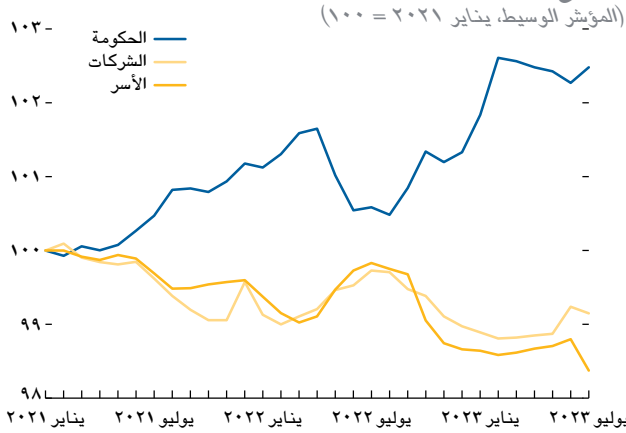
ورغم التفاوت الكبير في حجم الضغوط التضخمية عبر البلدان منخفضة الدخل، لا تزال قضية الأمن الغذائي من الشواغل الشائعة. ففي جيبوتي وموريتانيا، تراجع التضخم منذ بداية عام ٢٠٢٣ بسبب ديناميكية أسعار الغذاء المواتية وانحسار تداعيات موجات الجفاف السابقة (موريتانيا). غير

أن السودان لا يزال يشهد معدلات تضخم حادة بسبب التداعيات المطولة للصدمات السابقة المرتبطة بالمناخ، وانخفاض مخزون السلع الأساسية، والصراع الدائر. علاوة على ذلك، ينتشر انعدام الأمن الغذائي رغم تراجع أسعار الغذاء إلى حد ما في عدد من البلدان منخفضة الدخل (موريتانيا والصومال واليمن). فحتى يوليو، واجه ما يزيد على ٤٥ مليون شخص في جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن تداعيات انعدام الأمن الغذائي، أي ما يعادل ٥٠٪ تقريبا من إجمالي عدد سكان هذه البلدان.

دورة التشديد النقدي توشك على نهايتها مع تفاوت مراكز المالية العامة عبر البلدان

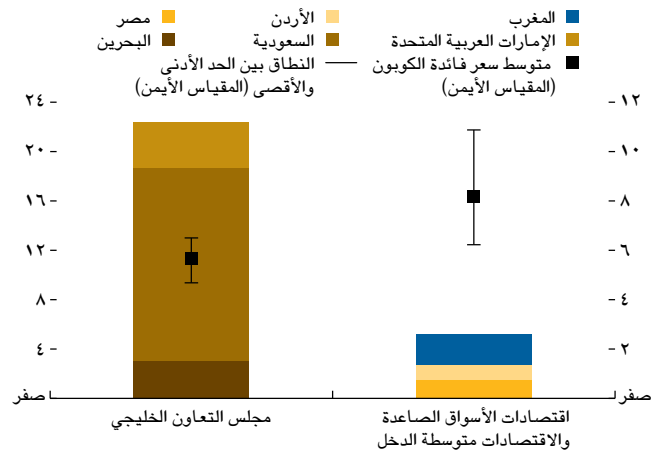
تباطأت وتيرة تشديد السياسات النقدية مع بدء انحسار الضغوط السعيرية في عدة اقتصادات. وفي البلدان ذات العملات المربوطة بالدولار الأمريكي (ما عدا العراق)، سارت البنوك المركزية على خطى بنك الاحتياطي الفيدرالي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية هذا العام بمقدار ١٠٠ نقطة أساس في المتوسط حتى أغسطس ٢٠٢٣. ويبدو أن دورة التشديد النقدي على وشك الانتهاء في بنوك مركزية أخرى، حيث تم رفع أسعار الفائدة الأساسية في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل فقط هذا العام (مصر والمغرب وباكستان). ورغم ذلك، تظل أسعار الفائدة الأساسية في عدد قليل من الاقتصادات دون تقديرات سعر الفائدة الطبيعي المحسوبة باستخدام النماذج (مصر وباكستان وتونس، راجع عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وعلاوة على ذلك، لا تزال بعض البلدان المصدرة للنفط (الجزائر وجمهورية إيران الإسلامية) تواجه ضغوطا تضخمية.

الشكل البياني ١-٤: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: أنصبة الائتمان المصرفي حسب القطاع



المصادر: قاعدة بيانات الإحصاءات النقدية والمالية لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-٣: إصدار السندات الدولية في عام ٢٠٢٣ (بمليارات الدولارات الأمريكية (المقياس الأيسر)، سعر فائدة الكوبون على السندات المقومة بالدولار الأمريكي، %، المقياس الأيمن)



المصادر: مؤسسة Bond Radar الإخبارية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تتضمن الإصدارات سندات يوروبوند والاستثمارات في سندات دولية أخرى، مثل الصكوك.

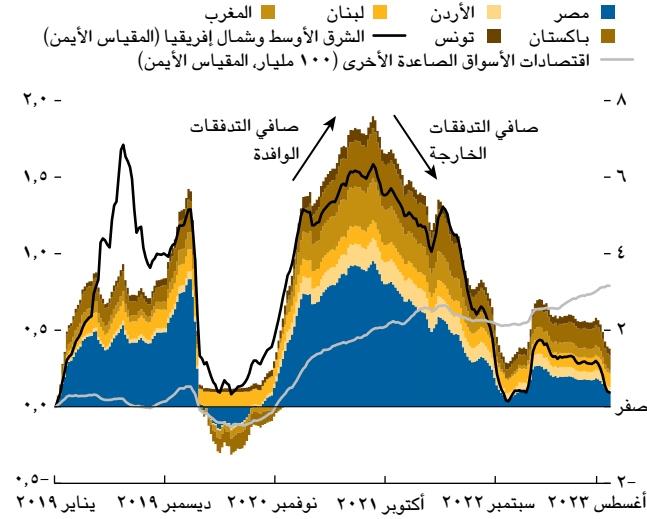
وزدادت الأرصدة الأولية غير النفطية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي العام الماضي (ما عدا المملكة العربية السعودية) لإعطاء دفعة إضافية لهوامش الأمان المالية، بينما تراجع الأرصدة الأولية غير النفطية في مجموعة أخرى من البلدان المصدرة للنفط بسبب ارتفاع الأجور في القطاع العام (العراق وليبيا) والدعم (الجزائر والعراق وليبيا). وواصلت معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل تشديد مراكزها المالية الأولية العام الماضي - في ظل ارتفاع مستويات الدين وتكلفة الاقتراض - رغم إنفاق مصروفات إضافية بهدف الحد من أزمة تكلفة المعيشة. وفي البلدان منخفضة الدخل، لا يزال من الصعب تعبئة الإيرادات، حيث تراجعت إيرادات المالية العامة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى حوالي ١٢٪ في المتوسط (أي نصف مستواها تقريباً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل)، مقابل ١٨٪ منذ عشر سنوات، وهو ما يعكس أساساً تآكل الإيرادات في البلدان المتضررة من النزاعات (السودان واليمن).

استمرار ملحوظ لمواطن الضعف الخارجي في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل

تدهورت أوضاع التمويل الخارجي بالنسبة للبلدان عالية المديونية. فعقب الاضطرابات المالية العالمية في مطلع مارس، سجلت فروق العائد على السندات السيادية بالعملة الأجنبية ارتفاعاً هائلاً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر (مصر وباكستان وتونس). وفي المقابل، اتسقت أوضاع التمويل بوجه عام في البلدان الأقل مديونية (معظم اقتصادات مجلس التعاون الخليجي والأردن والمغرب) مع مثيلاتها في الأسواق الصاعدة العالمية. وبينما تراجعت فروق العائد على السندات السيادية بوجه عام منذ الاضطرابات المالية في مارس الماضي، ظلت مستوياتها في مصر وباكستان وتونس تعكس حتى أغسطس حالة المديونية الحرجة (أعلى من ألف نقطة أساس) في هذه البلدان. وفي هذا السياق، تمكنت بعض بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من النفاذ إلى الأسواق المالية الدولية خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٣ (البحرين ومصر والأردن والمغرب والسعودية والإمارات العربية المتحدة)، ولكن بتكلفة أعلى نسبياً بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة الأكثر عرضة للمخاطر (الشكل البياني ١-٣). وهكذا، ففي ظل التمويل الخارجي المحدود، يزداد اعتماد اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل مع الوقت على البنوك المحلية لتمويل الدين العام، مما يؤدي إلى تعزيز الروابط القوية بالفعل بين الكيانات السيادية والبنوك وبالتالي الحد من التمويل متاح للقطاع الخاص (الشكل البياني ١-٤). وعلاوة على ذلك، ففي أعقاب التعافي خلال الشهرين الأولين من عام ٢٠٢٣، أثارت الاضطرابات المالية العالمية في مارس موجة جديدة من التدفقات الرأسمالية الخارجة (على عكس الأسواق الصاعدة الأخرى)، وإن كانت وتيرتها أقل كثيراً مقارنة بعام ٢٠٢٢ (بلغ إجمالي تدفقات الحافظة الخارجة من الشرق الأوسط وباكستان ١٦٠ مليون دولار في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، بعد أن سجلت رقماً قياسياً بلغ ٤,٥ مليار دولار في عام ٢٠٢٢) (الشكل البياني ١-٥).

وبالرغم من ذلك، تحسنت مستويات الاحتياطيات الوقائية الخارجية في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل خلال النصف الأول من العام، وهو ما يعكس جزئياً قوة تدفقات السياحة وتحويلات المغتربين (المغرب وتونس) والدعم من مصادر ثنائية ومتعددة الأطراف (باكستان). غير أن تغطية الاحتياطيات الدولية لا تزال دون معايير الكفاية القياسية، لا سيما في مصر وباكستان.

الشكل البياني ١-٥: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان - صافي تدفقات الحافطة التراكمية (بمليارات الدولارات الأمريكية، التدفقات التراكمية منذ يناير ٢٠١٩)



آفاق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: حالة من التباطؤ وسط تحديات متنامية

تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو هذا العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان نتيجة عدد قليل من العوامل الرئيسية، مثل استمرار تخفيض الإنتاج في البلدان المصدرة للنفط، وتشديد السياسات الاقتصادية الكلية لحماية الاستقرار الاقتصادي الكلي واستدامة القدرة على تحمل الدين في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، وتفاقم الهشاشة الناجمة عن النزاعات الجارية في البلدان منخفضة الدخل، لا سيما في السودان. وتحديدًا، يُتوقع أن يكون أداء جميع مجموعات البلدان (البلدان المصدرة للنفط، واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، والبلدان منخفضة الدخل) دون متوسط اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية في باقي أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، شهدت المنطقة مؤخرًا صدمات جديدة، بما في ذلك الزلزال المدمر في المغرب والفيضان الحاد في ليبيا اللذين خلفا آلاف الوفيات والإضرار بالبنية التحتية^٢.

ويُتوقع مستقبلًا تعافي الآفاق الاقتصادية في عام ٢٠٢٤ واستمرار تحسنها في عام ٢٠٢٥ مع بدء تلاشي بعض العوامل المؤثرة على النمو في عام ٢٠٢٣. ولكن في ظل الفجوات الهيكلية المزمعة وتراجع النمو المرتبط بالنفط، يُتوقع أن يتباطأ النمو في معظم البلدان وأن يظل محدودًا ودون متوسطه التاريخي على المدى المتوسط. وعلاوة على ذلك، تواجه شرائح كبيرة من السكان تحديات في العثور على وظائف، بما في ذلك الشباب والنساء، بينما يُتوقع بلوغ ما يزيد على ١٠٠ مليون شاب سن العمل في المنطقة خلال العقد القادم. وتشير التنبؤات إلى انحسار التضخم ببطء مع تراجع ضغوط الأسعار عالميًا، ولكن مع استمرار وجود فروق كبيرة عبر البلدان.

البلدان المصدرة للنفط: تباطؤ النمو وتحول مكوناته

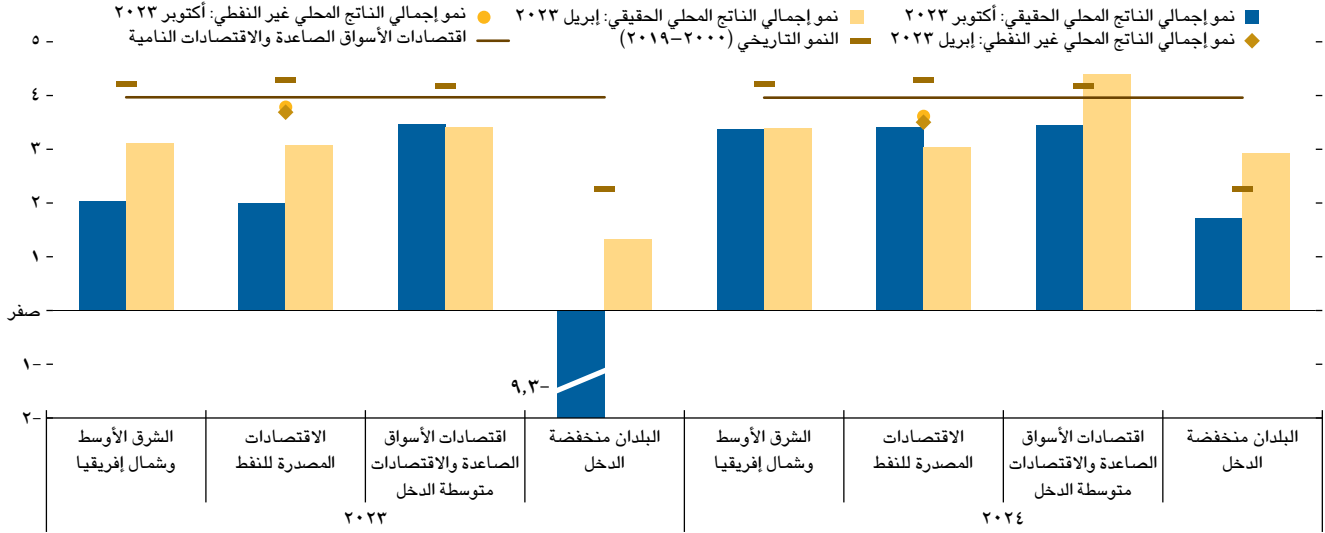
يُتوقع أن يسجل النمو تباطؤًا ملحوظًا هذا العام في البلدان المصدرة للنفط ليصل إلى ٢٪ (مقابل ٦,١٪ في عام ٢٠٢٢) قبل أن يرتفع إلى حد ما إلى حوالي ٣,٤٪ العام القادم، ليستقر دون ٣٪ على المدى المتوسط - أي دون متوسطه التاريخي فيما قبل الجائحة (الشكل البياني ١-٦). وتم تخفيض تنبؤات النمو لعام ٢٠٢٣ مقارنةً بإبريل (بمقدار ١,١ نقطة مئوية)، وهو ما يعكس تخفيض إنتاج النفط عن المتوقع هذا العام - بما في ذلك التخفيضات الفردية في السعودية - وتأثير ترشيد استخدام العملة الأجنبية في القطاعات المعتمدة على الاستيراد في العراق. وهكذا يُتوقع أن يكون النشاط غير النفطي هو المحرك الأساسي للنمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي خلال عام ٢٠٢٣ والسنوات اللاحقة، مدعومًا بزيادة طفيفة في مستويات الاستثمار، بينما تشير التوقعات إلى استمرار تباطؤ الاستهلاك الخاص مقارنةً بالاتجاهات التاريخية فيما قبل الجائحة. ولكن رغم الجهود الجارية في اقتصادات مجلس التعاون الخليجي لتنويع أنشطتها بدلًا من الاعتماد على النفط، يُتوقع ألا يكون النمو غير النفطي كافيًا لموازنة تراجع النمو النفطي على المدى المتوسط نظرًا لاستمرار فجوات الإنتاجية في القطاع غير النفطي (الفصل ٢)، مما سيصعب معه توفير فرص العمل وتحقيق الشمول المرجو (الشكل البياني ١-٧).

ومن المتوقع استمرار تراجع ديناميكية التضخم، بينما ستظل الضغوط السعيرية مرتفعة في بعض البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وتشير التنبؤات إلى بلوغ متوسط التضخم الكلي ١٢,٩٪ في عام ٢٠٢٣ (دون تغيير عن عام ٢٠٢٢) و ٩,٤٪ في عام ٢٠٢٤ عبر البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويعكس هذا الارتفاع استمرار الضغوط السعيرية في عدد من البلدان غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي بسبب التوسعات المالية الجارية (الجزائر) وتأثير التراجع الحاد في سعر الصرف (جمهورية إيران الإسلامية).

^٢ توقعات ليبيا الواردة في هذا التقرير لا تتضمن تأثير الكارثة.

الشكل البياني ٦-١: توقعات النمو

(التغير %، على أساس سنوي مقارن)



المصادر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

غير أن انخفاض أسعار النفط ومستويات إنتاجه لن يؤثر على النمو فحسب، بل سيؤدي أيضاً إلى تراجع ملحوظ في المراكز الخارجية للبلدان المصدرة للنفط. وتشير التوقعات إلى تراجع فوائض الحساب الجاري إلى النصف تقريباً من ١٤,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ إلى ٧,٥٪ في عام ٢٠٢٣، ثم إلى ٦,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٤، وإن كانت ستظل في مستويات مقبولة على المدى المتوسط (ما عدا العراق).

وفي هذا السياق، من المتوقع أن تواصل مجموعة من البلدان المصدرة للنفط تصحيح وضع الموارد العامة للتخفيف من تأثير تراجع الإيرادات النفطية على المالية العامة والحد من حساسية الميزانية لتقلبات أسعار النفط. وتركز جهود التصحيح المقررة على ترشيد المصروفات الجارية لتوفير الموارد اللازمة لأوجه الإنفاق ذات الأولوية، بما في ذلك شبكات الأمان الاجتماعي والبنية التحتية (البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية)، مع الحد أيضاً من عجز المالية العامة في بعض البلدان (البحرين وقطر). وهكذا يُتوقع ارتفاع أرصدة المالية العامة غير النفطية (كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في المتوسط بنسبة ٥,٥٪ في عام ٢٠٢٣ ثم إلى ١,٨٪ في عام ٢٠٢٤. وعلى العكس، من المتوقع أن تؤدي زيادة فاتورة الأجور (الكويت والعراق) والدعم (الإمارات العربية المتحدة) إلى تراجع مركز المالية العامة في هذه الاقتصادات خلال العام الجاري.

اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل: سياسات أكثر تشدداً وأوضاع خارجية صعبة تؤدي إلى كبح النمو

تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل إلى ٣,٥٪ هذا العام (مقابل ٥,١٪ في عام ٢٠٢٢) في ظل تشديد السياسات الاقتصادية الكلية بسبب عوامل قطرية، ولكن مع تباعد الاتجاهات عبر البلدان. ويشهد كل من الأردن والمغرب تطورات مواتية، حيث تشير التوقعات إلى استقرار النمو (الأردن) أو تسارعه (المغرب) بفضل قوة مستويات السياحة والصادرات، (رغم تراجعها قياساً

بالمعايير التاريخية)، وعودة النشاط الزراعي إلى طبيعته في المغرب مع انحسار تأثير موجة الجفاف التي شهدتها البلاد العام الماضي. وعلى العكس، تراجع النمو في مصر خلال العام المالي ٢٠٢٣، مما يعكس تأثير ترشيد استخدام العملة الأجنبية على الواردات والإنتاج والتضخم، وتأثير ارتفاع التضخم على القوة الشرائية للمستهلكين. وفي حالة باكستان، تشير التقديرات إلى انكماش النمو خلال العام المالي ٢٠٢٣ بسبب الأضرار الحادة الناجمة عن انتشار الفيضانات في النصف الثاني من عام ٢٠٢٢، والضغط التضخمي واسعة النطاق، وقيود الاستيراد.

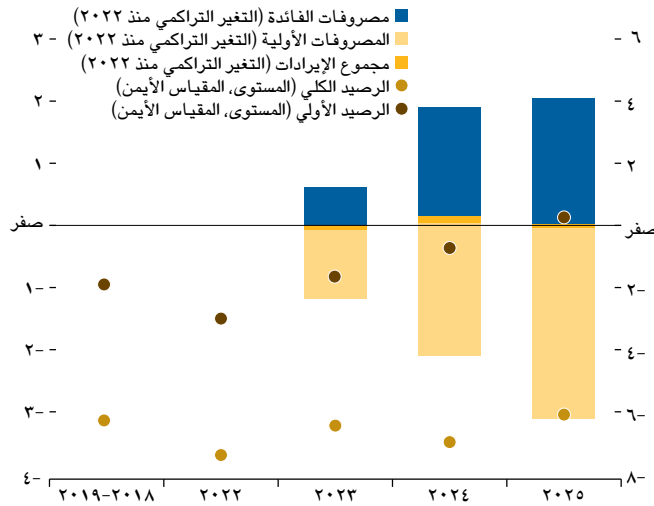
في عدد من الاقتصادات، يُتوقع مستقبلاً أن يؤدي الاستمرار في تشديد السياسات الاقتصادية الكلية والتحديات الهيكلية المزمّنة إلى كبح النشاط الاقتصادي. وتحديداً، ستشهد الفترة المقبلة عدداً من التحديات رغم الجهود المعلنة على مستوى السياسات، بما في ذلك جدول أعمال الإصلاحات الهيكلية، التي يُتوقع أن تساهم في دعم النمو تدريجياً. فعلى سبيل المثال، يُتوقع استمرار المعوقات التي تحول دون توفير فرص عمل جديدة بسبب الفجوات في الفرص الاقتصادية التي تؤثر على النساء والشباب، وتفكك نظم الحماية الاجتماعية، والقطاعات الخاصة غير المتطورة.

وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع الضغوط التضخمية في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل مع ترسخ تأثير التشديد النقدي. ففي مصر، من المتوقع استمرار الضغوط على الأسعار المحلية نتيجة التأثير المتأخر لانخفاضات أسعار الصرف، حيث يصل التضخم إلى ذروته مسجلاً ٣٢,٢٪ في عام ٢٠٢٤، ليظل المعدل من رقمين حتى ٢٠٢٧. وفي باكستان، تشير التنبؤات إلى بلوغ التضخم مستوى الذروة في عام ٢٠٢٣، ليظل مرتفعاً طوال عام ٢٠٢٤ أيضاً. وعلى العكس، يُتوقع استمرار تراجع الضغوط السعرية في الأردن والمغرب، حيث يقترب التضخم من مستويات ما قبل الجائحة خلال العام الحالي (الأردن) أو التالي (المغرب).

وفي بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، يُتوقع أن يكون لتراجع أسعار السلع الأساسية وقوة نشاط السياحة تأثير إيجابي على الأرصدة الخارجية. وبوجه عام، تشير التوقعات إلى انخفاض عجز الحساب الجاري في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل من ٥,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ إلى ٣,٧٪ في عام ٢٠٢٣، مما يعكس قوة السياحة وتحويلات المغتربين، والضببط المالي، والتراجع الجزئي لتأثير صدمة معدلات التبادل التجاري لعام ٢٠٢٢. غير أن الاحتياجات التمويلية الخارجية

ستظل كبيرة، كما يُتوقع أن يظل وضع تغطية الاحتياطيات حرجاً في عدد من البلدان، حيث يبلغ في المتوسط حوالي ٧٠٪ من الدين الخارجي قصير الأجل في مصر وباكستان وتونس.

الشكل البياني ١-٨: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان - أرصدة المالية العامة الكلية والأولية (% من إجمالي الناتج المحلي، متوسطات بسيطة)



المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تُستبعد المنح من الرصيد الكلي والرصيد الأولي ومجموع الإيرادات.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان، يُتوقع تحسن أرصدة المالية العامة الأولية لتصل هذا العام إلى مستوياتها ما قبل الجائحة بدعم من جهود ترشيد المصروفات (التي اعتمد معظمها على تخفيض الدعم والتحويلات). ولكن رصيد المالية العامة الكلي يُتوقع أن يتحسن بنحو ١٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، مما يعكس زيادة مصروفات الفائدة بمقدار ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، حيث أدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى فرض ضغوط على تكلفة خدمة الدين الحكومي (الشكل البياني ١-٨). وفي هذا السياق، يُتوقع ألا تتراجع نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي إلا تدريجياً بعد أن بلغت ذروتها عام ٢٠٢٣ مسجلة ٩٠٪ لتصل إلى ٨٠٪ في عام ٢٠٢٥، وهو ما يعكس أساساً تآكل القيمة الحقيقية للدين العام نتيجة استمرار ارتفاع معدلات التضخم في مصر وباكستان.

ويظل ارتفاع إجمالي احتياجات التمويل في القطاع العام يشكل تحدياً هائلاً في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط

وشمال إفريقيا وباكستان. فخلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، يُتوقع أن يبلغ إجمالي احتياجات التمويل ٤٨٧ مليار دولار - وهو ما يمثل زيادة قدرها ٨ مليارات دولار تقريباً أو ١٦ نقطة مئوية من إيرادات المالية العامة منذ إبريل - ليصل إلى ٣٨٪ و ٢١٪ من إجمالي الناتج المحلي

بحلول عام ٢٠٢٤ في مصر وباكستان على الترتيب (الشكل البياني ١-٩). وسيطلب ذلك إصدار ديون محلية وخارجية تتجاوز قيمة استهلاك الدين المحلي والخارجي بنحو ١٧٥ مليار دولار و٦ مليارات دولار على الترتيب خلال الفترة ٢٠٢٣-٢٠٢٤، مما سيؤدي على الأرجح إلى استمرار تفاقم الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في المنطقة.

البلدان منخفضة الدخل: تصاعد الصعوبات في ظل الأزمات وتآكل حيز السياسات

يُتوقع أن يشهد النشاط الاقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى منخفضة الدخل انكماشاً حاداً هذا العام (٩,٣٪)، عقب تراجع طفيف في عام ٢٠٢٢، مما سيؤدي إلى تفاقم التحديات المحلية الحالية إلى حد كبير. غير أن هذه الأرقام تحجب تفاوتات حادة عبر البلدان نظراً لأن النشاط الاقتصادي لا يزال مدفوعاً بعوامل متفرقة ذات خصوصية قطرية تؤثر تحديداً على البلدان منخفضة الدخل الهشة والمتأثرة بالنزاعات. ففي السودان، سيكون للأزمة المتفاقمة تأثير هائل على السكان والأرزاق - فقد وقعت تداعيات

اقتصادية حادة نتيجة النزاع، حيث يُتوقع انكماش نمو إجمالي الناتج المحلي بما يزيد على ١٨٪ في عام ٢٠٢٣. وبالمثل، تشير التوقعات إلى انكماش الاقتصاد اليمني بنسبة ٠,٥٪ هذا العام عقب انتهاء الهدنة المتفق عليها عام ٢٠٢٢ دون تحقيق أي تحسنات ملموسة في الاقتصاد الكلي للبلاد. ومن المتوقع أن يشهد الاقتصاد الصومالي نمواً طفيفاً بنسبة ٢,٨٪ في عام ٢٠٢٣ بسبب حالات الجفاف التي يتواصل تأثيرها على الاقتصاد. وفي البلدان منخفضة الدخل الأخرى، يُتوقع أن يظل النشاط الاقتصادي قوياً. ففي جيبوتي، تشير التنبؤات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٥٪ في عام ٢٠٢٣، مدعوماً باتفاقية السلام في إثيوبيا التي ساهمت في انتعاش حركة المرور عبر الموانئ والحدود. وفي موريتانيا، يُتوقع تباطؤ النمو الاقتصادي بسبب تراجع النشاط في القطاعين الزراعي والاستخراجي، لكنه يظل موافياً حيث يبلغ ٤,٥٪.

وعلى المدى المتوسط، تواجه البلدان منخفضة الدخل تحديات اقتصادية عديدة، لا سيما فيما يتعلق بمراكزها الخارجية. وتظل الاحتياجات التمويلية مرتفعة بسبب عدم كفاية إيرادات التصدير وتحويلات المغتربين لموازنة تأثير فاتورة الواردات الضخمة، مما يؤدي إلى عجز في الحساب الجاري يتجاوز ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة ٢٠٢٧-٢٠٢٨. وفي معظم البلدان، تشكل تدفقات المعونة مصدراً حيوياً للتمويل الخارجي والعام، لكن البلدان منخفضة الدخل تواجه تراجعاً في حجم المنح الرسمية على المدى المتوسط واحتياجات تمويلية إجمالية هائلة تصل إلى حوالي ١٢ مليار دولار على أساس تراكمي حتى عام ٢٠٢٨.

١-٣ القوقاز وآسيا الوسطى: استمرار زخم النمو

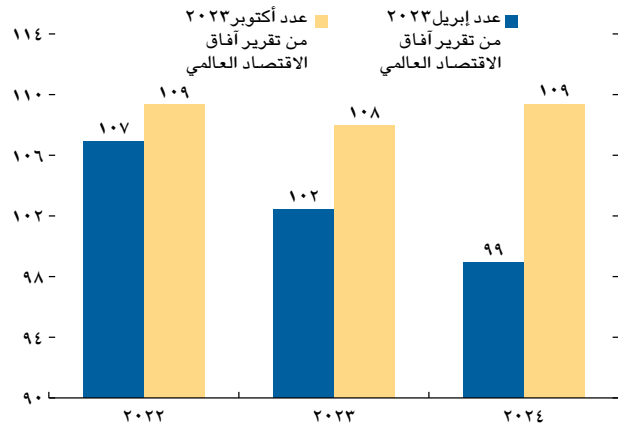
تشير التوقعات إلى تباطؤ النمو الاقتصادي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إلى حد ما خلال عام ٢٠٢٣ والعام التالي مع عودة مستويات الهجرة والتدفقات المالية الوافدة والتجارة مع روسيا إلى طبيعتها. وعلى المدى المتوسط، يُتوقع نمو النشاط الاقتصادي بوتيرة أكثر تباطؤاً ليظل دون متوسطه التاريخي فيما قبل الجائحة، حيث تستمر التحديات الهيكلية طويلة المدى في كبح النمو. وبينما تتباعد ديناميكيات الأسعار عبر البلدان، يُتوقع تراجع التضخم بوتيرة أسرع من المتوقع سابقاً في عام ٢٠٢٣، مع ثبات مستواه في بعض البلدان خلال عام ٢٠٢٤ بسبب استمرار ضغوط الأجور.

استمرار قوة النشاط الاقتصادي في عدد من البلدان

تواصل قوة تجارة العبور والهجرة الوافدة والسياحة دعم النمو في المنطقة رغم تراجعها في عدد قليل من الاقتصادات. فقد ظلت تدفقات الهجرة والتحويلات النقدية الصافية وودائع غير المقيمين - رغم تراجعها عن الذروة التي بلغت عام ٢٠٢٢ - متجاوزة لمستويات ما قبل الحرب في معظم البلدان، وساهم استمرار تجارة العبور في دعم زيادة الصادرات بقوة. كذلك ظل النمو قوياً في قطاع السياحة،

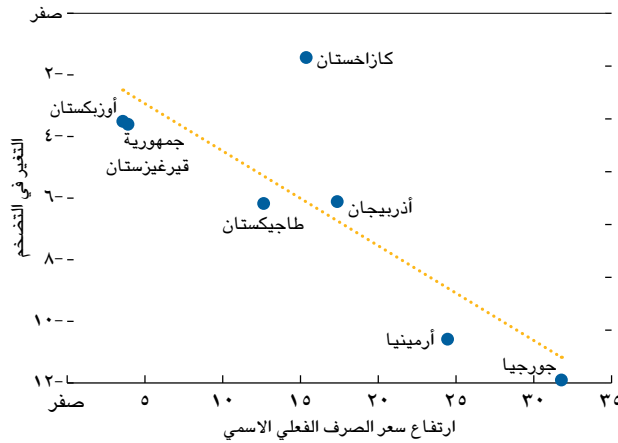
الشكل البياني ١-٩: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان - إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة

(٪ من إيرادات المالية العامة، متوسطات بسيطة)



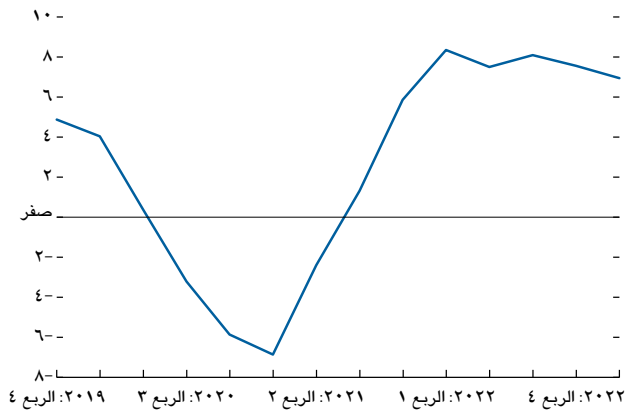
المصادر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١١: التغيرات في التضخم وارتفاع قيمة العملة منذ يونيو ٢٠٢٢ (%)



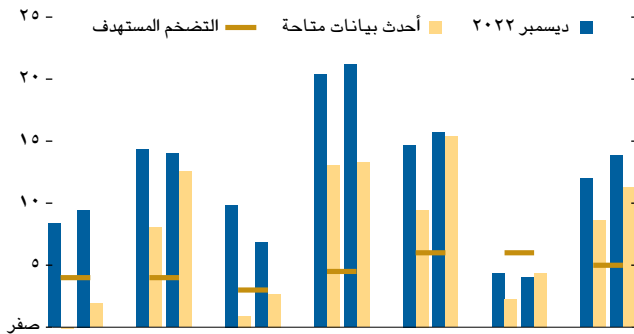
المصادر: مؤسسة Haver Analytics، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١٠: القوقاز وآسيا الوسطى - نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (التغير %، على أساس سنوي مقارن، متوسط بسيط)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: المتوسط البسيط لأرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان.

الشكل البياني ١-١٢: القوقاز وآسيا الوسطى - التضخم (التغير %، على أساس سنوي مقارن)



البلد	التضخم الأساسي الكلي	التضخم الأساسي الكلي	التضخم الأساسي الكلي	التضخم الأساسي الكلي	التضخم الأساسي الكلي	التضخم الأساسي الكلي	التضخم الأساسي الكلي	التضخم الأساسي الكلي
أرمينيا	٨	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
أذربيجان	١٤	١٤	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
جورجيا	١٠	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
كازاخستان	٢٠	٢٠	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
قيرغيزستان	١٤	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
طاجيكستان	٤	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
أوزبكستان	١٢	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣

المصادر: مؤسسة Haver Analytics، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتجاوز عدد السائحين الوافدين في بعض البلدان مستويات ما قبل الجائحة (أرمينيا وجورجيا). وعلاوة على ذلك، أدى التوسع في مبيعات التجزئة وخدمات الاتصالات - التي تجاوز نموها مستويات ما قبل الجائحة - إلى طلب محلي قوي في هذين القطاعين (أرمينيا وجورجيا وكازاخستان). ومع ذلك، ظهرت بعض بوادر التباطؤ على النشاط الاقتصادي في عدد من بلدان القوقاز وآسيا الوسطى خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، حيث أدت قيود الإنتاج في الصناعات الاستخراجية إلى كبح النمو في أذربيجان، كما تضرر النشاط في جمهورية قيرغيزستان من تراجع تدفقات تحويلات المغتربين وضعف إنتاج الذهب والزراعة (الشكل البياني ١-١٠).

وبالرغم من ذلك، ارتفعت الاحتياطات الوقائية الخارجية في معظم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى بفضل ارتفاع أسعار النفط والغاز الدولية في البلدان المصدرة للنفط، والفوائض التجارية الكبيرة في قطاع الخدمات (أرمينيا وجورجيا)، واستمرار التحويلات الخاصة من روسيا، وقوة تدفقات تحويلات المغتربين. ونتيجة لذلك، استمر تراكم الاحتياطات في عام ٢٠٢٣، كما ارتفعت قيمة العملات المحلية (لا سيما في أرمينيا وجورجيا) بسبب التدفقات الواردة الضخمة مقارنة بحجم الاقتصاد المحلي.

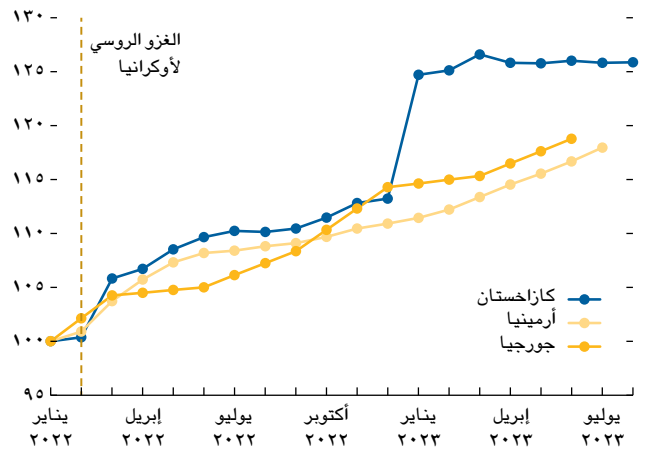
وبينما لا يزال النمو صلبا، تراجع التضخم الكلي والأساسي بدعم من آثار فترة الأساس وتراجع الأسعار الدولية للغذاء

والطاقة والتشديد المبكر للسياسة النقدية ومواصلة تشديد مراكز المالية العامة في بعض البلدان. وتسارعت وتيرة تراجع التضخم إلى حد كبير في البلدان التي شهدت ارتفاعا قويا في قيمة عملاتها مقارنة بشركائها التجاريين (أرمينيا وجورجيا)، مما يعكس أهمية قناة أسعار الصرف في ديناميكية الأسعار المحلية (الشكل البياني ١-١١). وتحديدا، تراجع التضخم دون أهداف البنوك المركزية في أرمينيا وجورجيا، كما ساهمت الأسعار الجبرية في احتواء التضخم في طاجيكستان (الشكل البياني ١-١٢).

ومع ذلك، لا يزال التضخم مرتفعاً في عدد من البلدان، كما ثبت أن التضخم الأساسي أكثر جموداً مقارنةً بالتضخم الكلي. وقد حالت قوة الطلب في قطاع الخدمات وكذلك قوة نمو الأجور في بعض البلدان دون تسارع وتيرة تراجع التضخم في أذربيجان وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وأوزبكستان.

وشجع تباطؤ التضخم بعض البنوك المركزية في القوقاز وآسيا الوسطى على البدء في إرخاء السياسة النقدية لدعم تيسير الأوضاع المالية. ففي أرمينيا وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان، تم تخفيض أسعار الفائدة الأساسية بمقدار ٥٠ و٧٥ و٢٥ و٣٠ نقطة أساس على الترتيب منذ بداية العام. ونتج عن ذلك تيسير الأوضاع المالية الذي ساهم، إلى جانب تحسن المجملات النقدية (أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان) وارتفاع قيمة العملة المحلية، في دعم تحقيق زيادة مطردة (ولكن محدودة) في حجم الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص (أذربيجان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان). وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار المساكن في أرمينيا وجورجيا وكازاخستان منذ الربع الأول من عام ٢٠٢٢ (الشكل البياني ١-١٣).

الشكل البياني ١-١٣: أسعار المساكن (المؤشر، يناير ٢٠٢٢ = ١٠٠)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، والسلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يستعاض عن أسعار المساكن في أرمينيا بمتوسط سعر المتر المربع للمباني متعددة الوحدات السكنية في مدينة يريفان. وتم استنباط أسعار المساكن في جورجيا من البيانات ربع السنوية. ويستعاض عن أسعار المساكن في كازاخستان بمؤشر أسعار الوحدات السكنية الجديدة القائمة.

آفاق الاقتصاد في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: النمو يتراجع لكنه لا يزال قويا

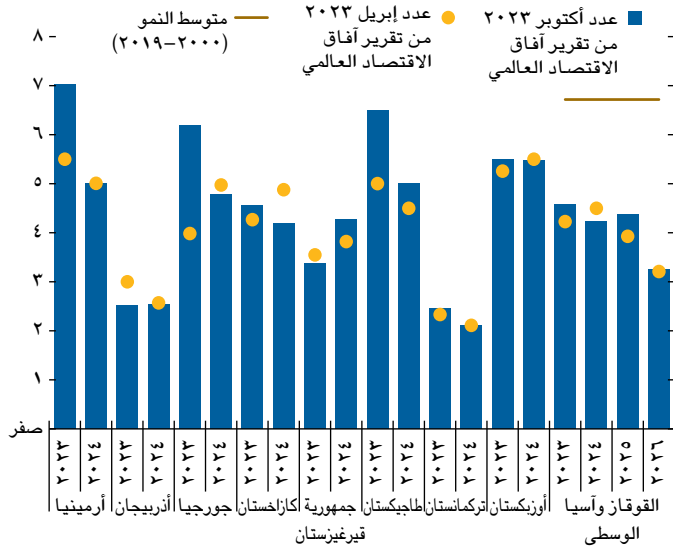
تعد آفاق المدى القريب في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى إيجابية بوجه عام. وعلى وجه الإجمال، من المتوقع أن يتراجع نمو إجمالي الناتج المحلي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ليصل إلى ٤,٦٪ في عام ٢٠٢٣، وأن يواصل انخفاضه إلى ٤,٢٪ في عام ٢٠٢٤، مما يمثل زيادة قدرها ٠,٣ نقطة مئوية في توقعات عام ٢٠٢٣ مقارنة بتوقعات شهر إبريل، في ظل ما تحدثته التدفقات الحقيقية والمالية إلى المنطقة من تأثير إيجابي أكثر استمرارية على النمو (أرمينيا وجورجيا وطاجيكستان وأوزبكستان). ومع ذلك، من المتوقع أن تؤدي العوامل والتحديات ذات الخصوصية القطرية إلى اختلاف اتجاهات النمو بين البلدان هذا العام. فعلى سبيل المثال، من المتوقع أن يتراجع نمو النشاط الاقتصادي في أرمينيا وجورجيا عن الطفرة التي بلغت رقما ثنائيا في العام الماضي، كما يشهد النشاط الاقتصادي تراجعا في البلدان منخفضة الدخل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بسبب الانخفاض المستمر في تدفقات تحويلات المغتربين وضعف إنتاج الذهب والإنتاج الزراعي (جمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان وأوزبكستان).

ومن بين البلدان المصدرة للنفط والغاز، من المتوقع أن يتراجع الزخم الاقتصادي في أذربيجان وأن يظل ضعيفا في تركمانستان، مما يعكس استمرار قصور الطاقة الإنتاجية في قطاع الهيدروكربونات والتحديات الهيكلية المتجذرة. وفي المقابل، من المتوقع أن ينتعش النمو في كازاخستان هذا العام، بدعم من الطلب المحلي القوي وزيادة إنتاج النفط (نتيجة تخفيف القيود التشغيلية التي تؤثر على خط أنابيب "اتحاد خطوط أنابيب بحر قزوين" وتوسيع حقل تنغيز للنفط).

وتشير التنبؤات بشكل عام إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى على المدى المتوسط مع انحسار التدفقات الوافدة من روسيا، وتباطؤ النمو في قطاعات الصناعات الاستخراجية، واستمرار الفجوات الهيكلية، مما يعوق الإنتاجية، بما في ذلك ما يتعلق بالتنوع المحدود للهيكل الاقتصادي وأنماط التجارة الدولية (الإطار ١-٢)، وتحديات الحوكمة، ونقص المنافسة (دراسة Gigineishvili and others 2023). وفي هذا السياق، من المتوقع أن ينخفض متوسط النمو على المدى المتوسط في المنطقة إلى ما دون المتوسط التاريخي قبل الجائحة (الشكل البياني ١-١٤).

الشكل البياني ١-٤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

(التغير %، على أساس سنوي مقارن)



المصادر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وحسابات خبراء الصندوق.

وتعد ديون القطاع العام في مستويات يمكن التعامل معها. ومع ذلك، تشير التنبؤات إلى تدهور المراكز الكلية للمالية العامة بنسبة ١,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط في مختلف أنحاء منطقة القوقاز وآسيا الوسطى في عام ٢٠٢٣، وبقائها دون تغيير بوجه عام في عام ٢٠٢٤. وتحديداً، من المتوقع زيادة النفقات في كازاخستان (رغم أنه من المتوقع أن تقابلها إلى حد كبير قوة الإيرادات غير النفطية)، وجمهورية قيرغيزستان (الدعم وفاتورة الأجر)، وأذربيجان وطاجيكستان (النفقات الرأسمالية). وفي المقابل، من المتوقع أن تحافظ جورجيا على مسار تدريجي لضبط الأوضاع، بدعم من الإيرادات القوية والاضطباط المالي.

١-٤ المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

شهد ميزان المخاطر المحيطة بآفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تحسناً منذ صدور عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، وإن كان لا يزال يميل إلى جانب التطورات السلبية.

إن تحقق العديد من احتمالات تجاوز التوقعات يمكن أن يساعد في رفع آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ومن شأن الانخفاض العالمي في معدل التضخم بسرعة أكبر من المتوقع أن يخفف الزيادات الضرورية في أسعار الفائدة من جانب البنوك المركزية، مما يسمح بتيسير أوضاع التمويل العالمية وما يصاحب ذلك من انخفاض في تكاليف الاقتراض في المنطقة. وعلاوة على ذلك، فإن انخفاض أسعار الغذاء عن مستواها المتوقع من شأنه أن يساعد في خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة، مما يحد من انعدام الأمن الغذائي خاصة في البلدان منخفضة الدخل. ومن شأن النمو العالمي الأقوى من المتوقع (على سبيل المثال بسبب إجراءات التحفيز الإضافية في الصين)، أن يعيد تحفيز التجارة العالمية ويساعد على تعزيز الطلب الخارجي على صادرات المنطقة. وقد يزداد الطلب من جراء استمرار تدفق المهاجرين والنقد الأجنبي إلى المنطقة.

ومع ذلك، يُلقى العديد من مخاطر التطورات السلبية بظلاله على الآفاق المتوقعة. فقد يتزايد التباطؤ عن المتوقع في الصين أو الاقتصادات المتقدمة، لينخفض الطلب الخارجي وتراجع الآفاق الاقتصادية في المنطقة، مما يؤدي إلى تراجع السياحة وانخفاض الصادرات، في ظل ما تمثله الصين من أهمية في الطلب العالمي على السلع الأولية. وعلاوة على ذلك، قد يتسبب تصاعد الحرب في أوكرانيا في تجدد الضغوط على أسعار الغذاء (على سبيل المثال نتيجة تعليق مبادرة حبوب البحر الأسود) والوقود والأسمدة، مما يؤدي إلى إعادة تحفيز الضغوط التضخمية وتفاقم انعدام الأمن الغذائي، وقد تتباين الآثار على التضخم عبر البلدان حسب اعتمادها على الواردات أو الصادرات. وقد يؤدي حدوث الصدمات المتعلقة بالمناخ - وخاصة في ظل الأنماط المتغيرة لظاهرة النينيو - إلى استمرار موجات الجفاف والفيضانات محلياً أو إقليمياً، مما يؤثر على البنية التحتية المادية والناتج الزراعي وأسعار الغذاء.

ويمكن أيضا أن تتحقق مخاطر التطورات السلبية الخاصة بالمنطقة:

- في ظل أوضاع التمويل الصعبة التي تواجهها اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، هناك مخاطر قد تنشأ عن تشديد الأوضاع المالية العالمية وزيادة التداعيات الناشئة عن الصراعات الإقليمية. ومن شأن تشديد الأوضاع المالية العالمية لمدة أطول أن يدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم القروض المقدمة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل المثقلة بالديون، مما يؤدي إلى تفاقم ديناميكية الديون وارتفاع مخاطر الوصول إلى حالة المديونية الحرجة. والتوترات المالية التي تصاحب ذلك قد تمتد تداعياتها إلى القطاع الخاص من خلال الرابطة بين الكيانات السيادية والبنوك (الفصل الثالث). وفي سياق منفصل، يمكن أن يؤدي تدهور الأزمة في السودان إلى تسريع تدفقات الهجرة وزيادة التكاليف الاجتماعية والاقتصادية في مصر (الإطار ١-١).
- إن التدهور المحتمل في الأوضاع الجغرافية-الاقتصادية المرتبطة بالحرب الروسية في أوكرانيا قد يؤثر سلبا على التدفقات المالية وتحويلات العاملين في الخارج والتجارة والنشاط الاقتصادي، ويؤدي إلى فرض عقوبات ثانوية. وبالإضافة إلى ذلك، قد يؤدي تصاعد الصراع إلى اضطرابات جديدة في البنية التحتية والروابط التجارية الإقليمية، بما في ذلك الطرق البحرية وخطوط أنابيب النفط، مما يعوق النشاط التجاري والاقتصادي للبلدان المصدرة والمستوردة للنفط والغاز على حد سواء.

ومن شأن التقدم المحدود في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، بما في ذلك في ظل البرامج التي يدعمها الصندوق، أن يشكل عبئا أكبر على آفاق المدى المتوسط وأن يُضعف صلابة المنطقة في مواجهة الصدمات نظرا لوجود فجوات هيكلية طويلة الأمد (الفصل الثاني). إن الحالة المزمنة لمحدودية خلق فرص العمل، وارتفاع معدلات البطالة، والاعتماد الشديد على أسواق السلع الأولية المتقلبة تعرض منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لمخاطر التطورات السلبية. وتؤدي مواطن القصور الهيكلية هذه إلى الحد من قدرة المنطقة على جذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز الابتكار، وخلق بيئة الأعمال التنافسية والديناميكية اللازمة لزيادة صلابة الاقتصاد في مواجهة الصدمات.

١-٥ السياسات: بناء الصلابة مع حماية الاستقرار الاقتصادي الكلي

في ظل ضعف آفاق النمو، يعد تسريع الجهود التي تهدف إلى تعزيز التغيير الاقتصادي الهيكلي أمرا ضروريا لتعزيز النمو الممكن والاحتواء، والتعجيل بالتنوع الاقتصادي، وزيادة الصلابة في مواجهة الصدمات. وقد أصبح ذلك مطلباً أكثر أهمية في الوقت الذي تقتضي فيه الضغوط التضخمية المستمرة وهوامش الأمان المالية والخارجية المستنفدة في العديد من بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى الاستمرار في تشديد السياسات الاقتصادية الكلية لاستعادة استقرار الأسعار وضمان الاستدامة المالية والخارجية.

السياسات الهيكلية: إحداث تحول في الاقتصاد حتى يكون على استعداد لمواجهة الغد

يعد التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة أمرا بالغ الأهمية لمعالجة التحديات الاقتصادية المتجذرة التي تعوق النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، خاصة في الوقت الذي سيحتاج فيه العديد من البلدان إلى مواصلة تشديد السياسات الاقتصادية الكلية (الفصل الثاني).

- من شأن تقوية الحوكمة أن تساهم بدور فعال في إيجاد بيئة اقتصادية تشجع الاستثمار الخاص. ويمكن للإصلاحات التي تهدف إلى تحسين فعالية الحكومة وسيادة القانون أن يكون لها تأثير خاص من خلال تعزيز الكفاءة وإمكانية التنبؤ للمشاركين من القطاع الخاص. ولهذا الأمر أهميته الخاصة لأن معظم بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تتأخر كثيرا عن الحدود العالمية استنادا إلى مؤشرات الحوكمة المتعددة. وعلاوة على ذلك، يتعين على البلدان ضمان تحقيق تكافؤ الفرص بين الشركات العامة والخاصة لتطوير القطاع الخاص. ويتطلب ذلك الحد من الدور المهيمن للشركات المملوكة للدولة، وتبسيط اللوائح الحكومية المرهقة أو إلغاءها، وتعزيز الشمول المالي (وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم)، وتحسين الحوكمة العامة.
- ستستفيد بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من تعزيز التنمية المالية - (على سبيل المثال، من خلال تقوية الأطر التنظيمية والرقابية، وإنفاذ حقوق الملكية وحقوق الدائنين، وتعزيز المنافسة والشفافية وتبادل المعلومات بين البنوك؛ (دراسة Giginishvili and others 2023) - وتحسين الإنتاجية من خلال الاستثمار في البنية التحتية، بما في ذلك النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- سيكون تشجيع التحول الرقمي ضروريا لأنه أداة لتحسين الشمول والكفاءة. وتحديدا، يمكن أن تساعد زيادة التحول الرقمي في تزويد الشباب والنساء بفرص عمل جديدة مرتبطة بالعمل من بُعد، والتعلم عبر الإنترنت، والتمويل الرقمي، والتجارة الإلكترونية.

■ في ظل تدني مشاركة المرأة في القوة العاملة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيتعين على العديد من البلدان أيضا تقليص الحواجز أمام مشاركة النساء في الحياة الاقتصادية، بما في ذلك عن طريق إزالة الحواجز القانونية وحواجز السياسات التي تُضعف الارتباط بين نتائج تعليم المرأة ونتائج توظيفها (دراسة Cardarelli, Vera-Martin, and Lall 2022).

ومع ذلك فإن تحديد مجموعة مناسبة من الإصلاحات الهيكلية لا يكفي لتعظيم النمو. ويشكل تحديد تسلسل الإصلاحات الهيكلية ووضعها في حزم أهمية بالنسبة لمكاسب النمو الاقتصادي الكلي (الفصل الثاني). فعلى سبيل المثال، يمكن لإصلاحات "الجيل الأول" - إصلاحات الحوكمة والجودة التنظيمية والقطاع الخارجي - أن تحدث أثرا إيجابيا على عائدات الإصلاحات اللاحقة. وبالمثل، يمكن أن يكون لإصلاحات سوق الائتمان وسوق العمل أثر كبير على الناتج بمجرد قيام البلدان بتنفيذ إصلاحات الجيل الأول.

ومما يندرج بالخطر أن الصدمات المرتبطة بتغير المناخ تهدد آفاق النمو في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتمثل مصدرا رئيسيا للمخاطر الاقتصادية-الاجتماعية. ويتطلب التكيف الفعال مع تغير المناخ إدراج المخاطر والسياسات المناخية في جميع أطر السياسات وجدول أعمال الإصلاحات الهيكلية ذات الصلة، واعتماد تدابير تساعد على تعزيز الصلابة إزاء تغير المناخ - ولا سيما التدابير الاجتماعية (مثل الحماية الاجتماعية والرعاية الصحية والتعليم) والاستثمارات في البنية التحتية (دراسة Duenwald and others 2022) - والتشجيع على تحقيق مزيج سياسات متوازن لدعم تخفيف آثار تغير المناخ وتحقيق نمو أكثر استدامة (عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير الراصد المالي). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للبلدان المصدرة للنفط التحول نحو مصادر أكثر تنوعا وإخضراراً لتوليد الطاقة. ويمثل إلغاء دعم الطاقة خطوة أولى مهمة في هذا الصدد. كذلك فإن الموقع الجغرافي واعتماد العديد من البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات على الزراعة يجعلها الأكثر تعرضا لتغير المناخ. وتحديدًا، تؤدي موجات الجفاف إلى زيادة الجوع عن مستوياته المرتفعة بالفعل، مما يستدعي زيادة الاستثمار في البنية التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ (دراسة Jaramillo and others 2023).

السياسات النقدية والمالية: خفض التضخم على أساس دائم مع الحفاظ على الاستقرار المالي

ينبغي أن يظل تركيز السياسة النقدية منصبا على استقرار الأسعار. واتساقا مع الأطر السائدة للسياسة النقدية، يمكن أن تساعد مرونة أسعار الصرف في التخفيف من تأثير الصدمات. وفي جميع الاقتصادات، يعد الإفصاح الواضح عن نوايا السياسات أمرا ضروريا لدعم الاستقرار. ومن هنا، يمكن لبلدان المنطقة أن تستفيد من تقوية أطر السياسة النقدية وزيادة شفافية عمليات السياسة النقدية. ويعد ضمان استقلالية البنك المركزي أمرا ضروريا لفعالية السياسة النقدية (عدد إبريل ٢٠٢٣ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

■ في البلدان التي تطبق سعر صرف مرنا وتعاني من ضغوط تضخمية متواصلة، ينبغي أن تظل السياسة النقدية متشددة وأن تتبع منهجا يعتمد على البيانات. وسيتعين على معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل الحفاظ على موقف متشدد للسياسة النقدية ومواصلة توخي اليقظة إلى أن تترسخ إشارات تراجع معدل التضخم بشكل مستدام. وفي بعض الاقتصادات التي تسجل تضخما مرتفعا، قد يتطلب ذلك المزيد من تشديد السياسة النقدية (مصر وباكستان وتونس).

■ في البلدان التي عاد فيها التضخم إلى المستويات المستهدفة أو اقترب منها وتراجعت ضغوط التضخم الأساسي، يمكن أن يستمر التيسير النقدي في البلدان التي يكون فيها النمو ضعيفا. ولكن في البلدان التي لا يزال فيها الطلب قويا، ينبغي أن يتم ذلك بحذر للحيلولة دون إعادة تحفيز ضغوط الأسعار. ويكتسب ذلك أهمية خاصة في بعض اقتصادات منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أرمينيا وجورجيا). وسيكون من الضروري توجيه الاهتمام لأجوب لأي مخاطر تتعلق بانعكاس مسار التطورات التضخمية.

■ في البلدان التي تطبق سعر صرف ثابتا (دول مجلس التعاون الخليجي والأردن)، ينبغي إجراء أي تغيير في سعر الفائدة الأساسي وفقا لأطر السياسة النقدية.

وإلى جانب ذلك، فإن الإصلاحات التي تهدف إلى تعميق القطاع المالي من شأنها أن تعزز أوضاع السيولة وأن تساهم في تحفيز الاستثمار والنمو. وفي بعض دول مجلس التعاون الخليجي، فإن السياسات التي تهدف إلى الوقاية من ضغوط السيولة غير المتوقعة المرتبطة بالخصوم الأجنبية من شأنها أن تساعد على ضمان استقرار القطاع المالي، بينما ستستفيد بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من السياسات والأدوات الاحترازية الكلية التي تحفز الحد من الدولار وتعزز إدارة مخاطر الشركات والبنوك. وينبغي لجميع بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تكثيف الجهود لتشجيع تعميق وتنويع قاعدة المستثمرين وتحسين إدارة البنوك المملوكة للدولة - لا سيما في

البلدان التي تهيمن فيها هذه الكيانات على السوق (منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وباكستان) - عن طريق تكوين هوامش أمان كافية، وإعطاء صلاحيات واضحة ومحددة بدقة، وتحقيق الاتساق بين الأدوات الرقابية مثل اختبارات القدرة على تحمل الضغوط (الفصل الثالث).

السياسة المالية: تعزيز الصلابة وإعادة بناء هوامش الأمان

في ظل الاختلافات الملحوظة في الحيز المالي والاعتماد المتباين على التطورات العالمية في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، سيكون من الضروري تصميم إجراءات السياسة بدقة تبعاً للظروف المحلية. وفي جميع الاقتصادات، من الضروري التأكد من أن نظم الحماية الاجتماعية تغطي نطاقاً كافياً وتتيح فرصاً متساوية للحصول على الخدمات الأساسية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي توجيه الإنفاق الاجتماعي إلى شرائح السكان الأكثر ضعفاً، مع تجنب الزيادات العامة في الأجور والدعم والتحويلات.

وسوف تستفيد البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تجنب الإنفاق المسير للاتجاهات الدورية. وفي ظل التقلب الذي تشهده أسعار النفط والاعتماد الكبير على التطورات الاقتصادية العالمية، فإن إعطاء دفعة إضافية لهوامش الأمان المالي من شأنه أن يساعد في ضمان الصلابة. وعلاوة على ذلك، ستستفيد البلدان المصدرة للنفط من التنوع بعيداً عن اعتمادها الحالي على إيرادات المالية العامة النفطية، وتعزيز إدارة مخاطر المالية العامة، وتنفيذ أطر موثوقة متوسطة الأجل للمالية العامة. ولدعم الصلابة الاقتصادية على المدى الأطول، يجب أن تستهدف الاستثمارات العامة تنمية القطاعات غير النفطية ومعالجة التحديات المرتبطة بتغير المناخ.

وفي اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، سيتعين على صناعات السياسات مواصلة تعزيز أرصدة المالية العامة وخفض مستويات ديون القطاع العام بشكل جذري. ونظراً لارتفاع نسب الدين إلى إجمالي الناتج المحلي وتكاليف خدمة الدين ذات الصلة، ينبغي أن تواصل اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل تدعيم مواردها العامة أساساً من خلال احتواء الإنفاق الجاري على الأجور والدعم، وفي بعض الحالات من خلال تعبئة إيرادات إضافية (بما في ذلك من خلال إلغاء الإعفاءات الضريبية). وعلاوة على ذلك، من شأن الأطر الموثوقة متوسطة الأجل للمالية العامة أن تعمل على تعزيز هذه الجهود وإنشاء سجل أداء للانضباط المالي. فعلى سبيل المثال، نجد أن نشر السلطات المغربية لخطة ميزانية تغطي ثلاث سنوات في إطار الميزانية السنوية بداية من عام ٢٠٢٣ يمثل خطوة مهمة نحو إطار مؤسسي أقوى للمالية العامة، حيث إن نشر خطة مالية موثوقة وواقعية ومتسقة على المدى المتوسط يمكن أن يطمئن الأسواق بشأن التزام السلطات بالانضباط المالي. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من المهم لجميع الاقتصادات النظر في سبل تخفيف مخاطر المالية العامة الناشئة عن الشركات المملوكة للدولة.

وفي البلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يظل ضمان الاستقرار مع الحد من انعدام الأمن الغذائي إحدى الأولويات. ويعد حل الصراعات الدائرة، حال وجودها، شرطاً أساسياً لتحسين مستويات المعيشة والنمو. وإذا حالت القيود المالية دون إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعين بذل جهود قوية لتعبئة إيرادات المالية العامة المحلية. وفي ظل استمرار موجات الجفاف وانعدام الأمن الغذائي المدمر، فإن أي إنفاق يهدف إلى دعم مصادر الرزق ينبغي أن يستهدف الاحتياجات الاجتماعية الأشد إلحاحاً (مثل انعدام الأمن الغذائي الحاد). ويعد الدعم من المجتمع الدولي ضرورياً في هذا الصدد، لأنه سيساعد في التخفيف من الأزمات الإنسانية الجارية.

وتنتشر مخاطر المالية العامة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتشمل المخاطر المرتبطة بصدمات الاقتصاد الكلي (تقلب أسعار السلع الأولية)، وضمادات القطاع العام (بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة)، والكوارث الطبيعية ضمن صدمات أخرى (دراسة Boukezia and others 2023). وللتخفيف من هذه المخاطر، ستستفيد السلطات القطرية من وضع أطر إدارة مخاطر المالية العامة، بما في ذلك بناء القدرات لتحديد وتقييم مصادر مخاطر المالية العامة وتأثيرها على الميزانية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي أن تقوم البلدان بجمع بيانات مالية منتظمة وحديثة وشاملة تغطي القطاع العام بأكمله، وكذلك بيانات الاقتصاد الكلي الأخرى لتسهيل اعتماد تدابير تخفيف مخاطر المالية العامة.

وفي ظل حالة عدم اليقين المحيطة بالآفاق على المدى المتوسط، ينبغي لبلدان القوقاز وآسيا الوسطى الحفاظ على موقف حذر للمالية العامة لبناء هوامش الأمان والحد من مواطن الضعف. ومن شأن الإصلاحات الهيكلية في المالية العامة - مثل زيادة شفافية الميزانية واعتماد أطر موثوقة متوسطة الأجل للمالية العامة - أن تعزز هذه الجهود وتساعد في تسهيل الحصول على التمويل الخارجي.

اتساع نطاق الدعم المقدم من صندوق النقد الدولي

لا يزال صندوق النقد الدولي ملتزماً بدعم المنطقة من خلال تقديم المشورة بشأن السياسات، وتعزيز تنمية القدرات، وتقديم المساعدات المالية. وتعد الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في مراكش بالمغرب بمثابة منبر للمناقشات واسعة النطاق المعنية بالسياسات التي تدور حول التحديات التي تواجه المنطقة والاقتصاد العالمي. فمُنذ بداية الجائحة، قدم الصندوق ٣٤ مليار دولار في هيئة تمويل جديد لعدد ١٥ بلداً في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وخلال العام الماضي، تمت الموافقة على برامج الصندوق لأرمينيا (اتفاق الاستعداد الائتماني)، ومصر (تسهيل الصندوق الممدد)، وموريتانيا (التسهيل الائتماني الممدد) وتسهيل الصندوق الممدد)، والمغرب (خط الائتمان المرن، تسهيل الصلابة والاستدامة)، وباكستان (اتفاق الاستعداد الائتماني). ومنذ عام ٢٠٢٠، قدم صندوق النقد الدولي أيضاً تمويلاً طارئاً بنحو ٦ مليارات دولار وعزز تسهيلات التمويل الطارئ لمعالجة أزمة الغذاء الملحة التي تواجه بلدانه الأعضاء الأكثر ضعفاً. ويشمل ذلك إنشاء نافذة تمويلية لمواجهة صدمة الغذاء تسمح بتيسير إتاحة المساعدات المالية للبلدان التي تواجه موازين مدفوعاتها ضغوطاً تتعلق بالغذاء والأسمدة. وعلاوة على ذلك، أنشأ صندوق النقد الدولي "الصندوق الاستثماري للصلابة والاستدامة" لدعم البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل المعرضة للمخاطر في التصدي للتحديات الأطول أجلاً، بما في ذلك تغير المناخ. وتعد الموافقة الأخيرة على طلب المغرب الاستفادة من تسهيل الصلابة والاستدامة بقيمة ١,٣ مليار دولار تقريباً هي الأولى من نوعها في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. وزاد الصندوق أيضاً من تواجده المحلي في المنطقة من خلال توسيع مكاتب الممثل المقيم للصندوق، وإعادة فتح مركز المساعدة الفنية لمنطقة الشرق الأوسط، وفتح مركزه الإقليمي لتنمية القدرات في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ومنغوليا، وإنشاء مكتب إقليمي جديد في الرياض، مما سيعزز شراكة الصندوق مع المنطقة.

المراجع

- Boukezia, Racheeda, Jacques Charaoui, Jonas Frank, Mahmoud Harb, Maximilien Queyranne, Nathalie Reyes, Patrick F. Ryan, and Alexander F. Tieman. 2023. "Managing Fiscal Risks in the Middle East and North Africa." IMF Departmental Paper 005/23. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Cardarelli Roberto, Mercedes Vera-Martín, and Subir Lall, eds. 2022. *Promoting Inclusive Growth in the Middle East and North Africa: Challenges and Opportunities in a Post-Pandemic World*. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Duenwald, Christoph, Yassir Abdih, Kerstin Gerling, Vahram Stepanyan, Lamiae Agoumi, Abdullah Al-Hassan, Gareth Anderson and others. 2022. "Feeling the Heat: Adapting to Climate Change in the Middle East and Central Asia." IMF Departmental Paper 008/22. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gigineishvili, Nikoloz, Iulia Ruxandra Teodoru, Narek Karapetyan, Yulia Ustyugova, Jean van Houtte, Jiri Jonas, Wei Shi, and others. 2023. "Paving the Way to a More Resilient, Inclusive, and Greener Economies in the Caucasus and Central Asia." IMF Departmental Paper 004/23, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Jaramillo, Laura, Aliona Cebotari, Yoro Diallo, Rhea Gupta, Yugo Koshima, Chandana Kularatne, Daniel Jeong Dae Lee, and others. 2023. "Climate Challenges in Fragile and Conflict Affected States." IMF Staff Climate Note 001/23. International Monetary Fund, Washington, DC.
- United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). 2023. *Sudan Emergency Regional Refugee Response Plan: May–October (Six Months), Revised June 2023*. Geneva.

الإطار ١-١ الصراع في السودان: عواقب الهجرة على شمال إفريقيا

يؤدي الصراع الدائر في السودان إلى سرعة تفاقم الأزمة الإنسانية في البلاد والتي استمرت لما يزيد على عقدين من الزمن. وقد تدهورت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية منذ عام ٢٠٢١، حيث أدى انخفاض قيمة العملة إلى ارتفاع حاد في التضخم وتفاقم أوضاع انعدام الأمن الغذائي. وفي بداية عام ٢٠٢٣، كان هناك ما يقرب من ١٦ مليون شخص - أي ثلث السكان - بحاجة إلى مساعدات إنسانية، و١١ مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. غير أنه منذ اشتداد حدة الصراع في شهر إبريل، سجل عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى مساعدات إنسانية في السودان زيادة هائلة بلغت ١٠ ملايين شخص. ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة، فإن هذه القفزة تعكس جزئيا ارتفاع أسعار الغذاء بنسبة ٢٠٪ في الفترة بين مارس ويونيو، مما حد من فرص الحصول على غذاء كاف وآمن، ودفع أكثر من ٢٠,٣ مليون شخص (٤٢٪ من سكان البلاد) نحو مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

ومن المتوقع أن ينشأ عن الأزمة في السودان تدفقات كبيرة في إفريقيا. وأفادت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن هناك أكثر من ٥,٣ ملايين شخص قد نزحوا من مساكنهم منذ شهر سبتمبر. ومن بين هؤلاء، غادر البلاد حوالي ١,٢ مليون شخص، واستقبلت مصر وتشاد أكبر عدد من اللاجئين النازحين دوليا (٤١٢ ألفا و٣١٧ ألفا على الترتيب)؛ واستقبلت البلدان المجاورة الأخرى حوالي ٧٠ ألف لاجئ. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي ٢٥٠ ألف لاجئ من جنوب السودان من المتوقع أن يغادروا السودان للعودة إلى وطنهم.

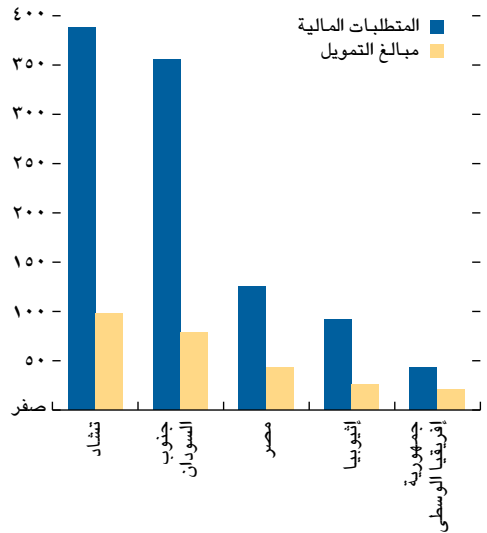
إن التكاليف الاقتصادية التي تتحملها البلدان المتأثرة بهذا النزوح باهظة. وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى أن التكلفة الإجمالية للاستجابة في البلدان الخمسة التي تستقبل اللاجئين تبلغ مليار دولار حتى نهاية ديسمبر ٢٠٢٣. بنهاية سبتمبر، تم توفير تمويل بمبلغ قدره ٢٦٦ مليون دولار (الشكل البياني ١-١-١ في الإطار).

ويفيد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن الأزمة الراهنة رفعت تكلفة برنامج الاستجابة الإنسانية الكلية في السودان بمبلغ قدره ٧٥٠ مليون دولار لتصل إلى ٢,٦ مليار دولار. واعتبارا من شهر سبتمبر، قدم المانحون حوالي ٩٠٠ مليون دولار، وهو ما يمثل حوالي ثلث مبلغ الاستجابة المطلوب.

وقد يكون تأثير الصراع في السودان طويل الأمد. وتتكدس البنية التحتية ورأس المال البشري في السودان خسائر كبيرة، وقد تستغرق إعادة بنائهما سنوات. ومن شأن ضعف الاقتصاد السوداني أن يؤثر سلبا على البلدان المجاورة وشمال إفريقيا بشكل أعم على المدى المتوسط. ولمنع هذه العواقب، ينبغي للبلدان المانحة على المستوى الدولي وفي المنطقة المساهمة في جهود إغاثة اللاجئين والاستفادة من كل قدراتها لإنهاء الصراع في أقرب وقت ممكن.

الشكل البياني في الإطار ١-١-١: الاستجابة لأزمة اللاجئين: المتطلبات المالية ومبالغ التمويل

(بملايين الدولارات الأمريكية)



المصادر: دراسة UNHCR 2023؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

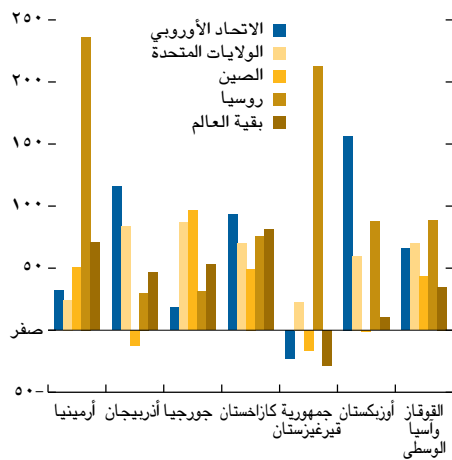
إعداد حسن دودو.

الإطار ١-٢ الأنماط التجارية المتغيرة في القوقاز وآسيا الوسطى

منذ بداية الحرب في أوكرانيا، تغيرت أنماط التجارة في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. ورغم احتمالات السهو والخطأ في إحصاءات التجارة^١، توضح البيانات أن تدفقات التجارة بين روسيا والعديد من بلدان المنطقة قد زادت بالنسبة للعديد من فئات المنتجات، بما في ذلك الحديد والصلب، والآلات، والمواد الكيميائية، والمنتجات الزراعية، والطاقة. وبشكل عام، زادت نسبة صادرات جمهورية قيرغيزستان إلى روسيا بمقدار ثلاثة أضعاف (من ١٤٪ من مجموع الصادرات في عام ٢٠٢١ إلى ٤٤٪ في عام ٢٠٢٢)، بينما تضاعفت تقريباً صادرات أرمينيا إلى روسيا (من ٢٧٪ في عام ٢٠٢١ إلى ٤٥٪ في عام ٢٠٢٢). وكانت الزيادة في صادرات أوزبكستان إلى روسيا أقل بكثير، حيث بلغت ٥ نقاط مئوية فقط (من ١٢٪ في عام ٢٠٢١ إلى ١٧٪ في عام ٢٠٢٢) بينما زادت الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي وبقية العالم زيادة كبيرة. وفي المقابل، انخفضت نسبة صادرات أذربيجان وجورجيا وكازاخستان إلى روسيا انخفاضاً طفيفاً.

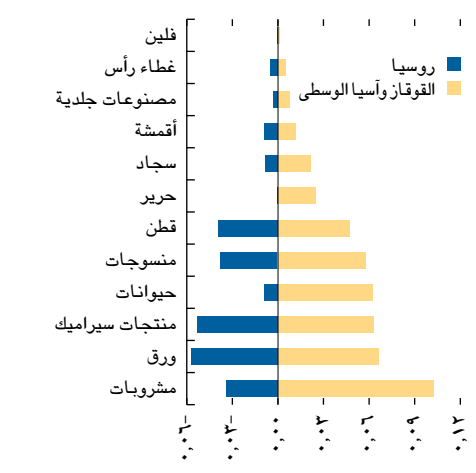
وبالتوازي مع ذلك، قامت معظم بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بزيادة صادراتها إلى بقية العالم، مما أدى إلى زيادة الأثر الكلي للمنطقة في التجارة العالمية. وبالقيمة النسبية، قامت معظم بلدان المنطقة (ما عدا أرمينيا وجمهورية قيرغيزستان) بزيادة نسبة صادراتها بخلاف الطاقة إلى الشركاء التجاريين بخلاف روسيا في عام ٢٠٢٢. وكانت هذه الزيادة أساساً في المنتجات الزراعية، والغذاء، والمواد الخام (وخاصة المعادن)، وتقابلها فئات المنتجات التي شهدت فيها الصادرات الروسية أكبر انخفاض منذ بداية الحرب (الشكل البياني ١-٢-١ في الإطار). ومن منظور جغرافي، كان هناك ارتفاع حاد في الصادرات المتجهة إلى الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وكذلك إلى الصين وبقية العالم، مما يشير إلى اتساع النطاق الجغرافي للروابط التجارية لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى (الشكل البياني ١-٢-١ في الإطار).

الشكل البياني في الإطار ١-٢-٢: صادرات القوقاز وآسيا الوسطى حسب الشركاء التجاريين (التغير ٪ في القيمة، عام ٢٠٢٢ مقابل متوسط الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١)



المصادر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: جميع بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ما عدا طاجيكستان وتركمانستان بسبب نقص البيانات. والبيانات المتعلقة بجمهورية قيرغيزستان لا تشمل صادرات الذهب التي انخفضت بشكل حاد لأسباب غير متعلقة بالحرب.

الشكل البياني في الإطار ١-٢-١: صادرات القوقاز وآسيا الوسطى إلى بقية العالم (التغير بمليارات الدولارات الأمريكية، عام ٢٠٢٢ مقابل متوسط الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١)



المصادر: قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية لدى الأمم المتحدة، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تشمل جميع بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ما عدا طاجيكستان وتركمانستان بسبب نقص البيانات.

إعداد حسن دودو.

^١ إحصاءات التجارة الرسمية قد لا تعكس بدقة حجم التجارة داخل الاتحاد الجمركي الأوروبي الآسيوي، وبالتالي بين أرمينيا وجمهورية قيرغيزستان وكازاخستان وروسيا. فعلى سبيل المثال، تستند البيانات المتاحة عن جمهورية قيرغيزستان إلى مسح متفرقة أجريت على المصدرين والمركبات التي تعبر الحدود.